

تعتبر أعلى بنحو 13,1 مليار دينار عن تلك المقدره في الموازنة

الشال: 30 مليار دينار القيمة المتوقعة للإيرادات النفطية للسنة الحالية



توقعات بارتفاع الإيرادات النفطية خلال السنة المالية الحالية

تناول تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي النفط والمالية العامة بعد أن انتهى الربع الأول من السنة المالية الحالية 2013/2014، حيث ظل معدل سعر برميل النفط الكويتي بحدود الـ 100 دولار، ولكن مع ميل إلى الانخفاض، وأحياناً الحاد، وقد كان أدنى معدل لسعر برميل النفط الكويتي خلال الربع الأول، عند نحو 94,80 دولاراً أميركياً، في يوم 18 أبريل بينما كان أعلى معدل أميركية للبرميل في يوم 2 أبريل بحسب مؤسسة البترول الكويتية، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي للربع الأول من السنة المالية الحالية، نحو 99,9 دولاراً أميركياً للبرميل، وما زال معدل الربع الأول يزيد بنحو 29,9 دولاراً نسبتته 42,7٪ عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 70 دولاراً أميركياً للبرميل، ولكنه أنسى، بنحو 5,5 دولاراً أميركية للبرميل، أي بما نسبته 5,2٪ عن معدل سعر برميل النفط الكويتي للربع الأول من السنة المالية الفائتة 2013/2012، والبالغ نحو 105,4 دولاراً أميركية للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2013/2012، التي انتهت بنهاية مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر

أعلى بنحو 13,1 مليار دينار كويتي، عن تلك المقدره في الموازنة. ومع إضافة نحو 1,2 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 31,2 مليار دينار، وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21,2 مليار دينار كويتي، ستكون النتيجة تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 10 مليارات دينار كويتي، للسنة المالية 2013/2014، بمجموعها. ولكن، نحن نعرف الآن بأن أسعار

بلغ نحو 106,5 دولارات. وإضاف التقرير أنه يفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال الربع الأول، بما قيمته 7,5 مليارات دينار، وإذا افترضنا استمرار مستوي الإنتاج والأسعار على حالهما -وهو افتراض، في جانب الأسعار، وربما حتى الإنتاج، حالياً، لا علاقة له بالواقع- فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية مجملها، نحو 30 مليار دينار، وهي قيمة

أعلى بنحو 13,1 مليار دينار كويتي، عن تلك المقدره في الموازنة. ومع إضافة نحو 1,2 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 31,2 مليار دينار، وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21,2 مليار دينار كويتي، ستكون النتيجة تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 10 مليارات دينار كويتي، للسنة المالية 2013/2014، بمجموعها. ولكن، نحن نعرف الآن بأن أسعار

أعلى بنحو 13,1 مليار دينار كويتي، عن تلك المقدره في الموازنة. ومع إضافة نحو 1,2 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 31,2 مليار دينار، وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21,2 مليار دينار كويتي، ستكون النتيجة تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 10 مليارات دينار كويتي، للسنة المالية 2013/2014، بمجموعها. ولكن، نحن نعرف الآن بأن أسعار

7312,4 مليون دينار مستوى السيولة المتداولة في البورصة بنهاية النصف الأول من 2013

أكد تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أن أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال النصف الأول من 2013، كان أكثر نشاطاً، مقارنة بأداء النصف الأول من عام 2012، إذ ارتفعت جميع المؤشرات الرئيسية بما فيها قيمة المؤشر العام، وكان أداء الربع الثاني من العام الحالي داعماً لذلك النشاط، مقارنة بالربع الأول، إذ ارتفعت مؤشرات قيمة وكمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات البرمة، وقيمة المؤشر العام، وكان شهر مايو هو الأعلى سيولة، خلال النصف الأول من السنة، إذ بلغت فيه قيمة التداول خلاله، نحو 2354,9 مليون دينار، وهي قيمة تمثل ما نسبته 32,2٪ من إجمالي قيمة تداول النصف الأول لهذا العام. وبينما حقق شهر فبراير أدنى سيولة أو قيمة تداول، إذ بلغت تلك السيولة نحو 594,7 مليون دينار، أي ما نسبته 8,1٪ من إجمالي قيمة تداول النصف الأول لهذا العام. وذكر التقرير أن مستوى السيولة، خلال النصف الأول بلغ نحو 7312,4 مليون دينار، أي ما يعادل 25658 مليون دولار، وبمعدل يومي قارب 51,3 مليون دينار، وهو معدل أعلى بنحو 54٪، عن مثيله للفترة نفسها من عام 2012، البالغ نحو 33,2 مليون دينار، وكانت قراءة مؤشر الشال، في نهاية شهر يونيو 2013، عند 441,5 نقطة، وبارتفاع بلغ 3,3 نقاط، أي ما نسبته 0,7٪، مقارنة بنهاية السنة الفائتة، وخلال العاقد الإجمالي في البورصة المحلية، خلال الفترة، لا بد من إضافة العائد النقدي الموزع (Cash Yield)، خلال النصف الأول من السنة الحالية، والذي قارب معدله 3,3، ما يعني أن الارتفاع الكلي في البورصة، طبقاً لمؤشر الشال، كان محدود 3,7٪، وجدير بالذكر أن مؤشر الشال قد بلغ أعلى مستوى له، خلال النصف الأول من السنة، بتاريخ 30 مايو، عند 475,3 نقطة، أي بارتفاع بلغت نسبته 8,5٪، مقارنة بنهاية عام 2012 عندما أقل على 438,2 نقطة، في حين بلغ ذلك المستوى أدناه عند 436 نقطة، بتاريخ 24 مارس. وبلغت كمية الأسهم المتداولة نحو 86495,6 مليون سهم، وبمعدل يومي قارب 604,9 ملايين سهم، وهو معدل أعلى، بما نسبته 53٪، عن مثيله للفترة نفسها من عام 2012 وذلك أمر ليس بالضرورة صحيحاً، لأن

أشار تقرير الشال الاقتصادي إلى الأداء المقارن لبعض الأسواق المالية المتتاحة خلال شهر يونيو حيث حقق 12 سوقاً من أصل 14 سوقاً خسائر خلال الشهر، مقارنة بمستوى مؤشرات في نهاية شهر مايو الفائت، حيث حافظ السوق السعودي على أدائه المعتدل وحقق مكاسب في شهر يونيو بنحو 1,2٪، والسوق القطري حقق، أيضاً، أداءً موجباً طفيفاً (0,4٪) بسبب الدعم الذي تلقاه نتيجة تصنيته سوق ناشئة مع بداية العام القادم، ثم بالتغيير السياسي الذي نفذته السلطة سلماً من جبل إلى آخر. ومع هذه الخسائر، انخفض عدد الأسواق التي حققت مكاسب برقمين أي 10 وأكثر منذ بداية العام الحالي من 14 أسواق إلى 8 أسواق، وهبط سوقان هما الصيني والهندي من المنطقة الموجبة إلى المنطقة السالبة، أي حققا خسائر منذ بداية العام. وقد أدى تصريح محافظ البنك الفيدرالي الأميركي باحتمال وقف أو خفض عمليات التيسير الكمي النقدي خلال العام الحالي، وأزمة سيولة بين البنوك الصينية أوحث بأزمة ائتمان في الصين، مع تلك البنوك المركزي عن التدخل، إلى هبوط حاد في مؤشرات الأسواق كلها. وأكبر الخسائر خلال شهر يونيو حققها السوق الصيني بفقدان مؤشره 14٪ في شهر واحد، وتأتي أعلى الخسائر حققها كل من سوفي دبي والمؤشر الوزني لسوق الكويت بخسارة 16,1٪ في شهر واحد، تفوق عليهما في خسارته مؤشر سوق الكويت السعري بفقدان 6,4٪ ولكنه غير مسحوب. وظل ترتيب المقدمة للأسواق الراجعة، خلال نصف العام الأول كما هو في نهاية شهر

الفترة نفسها من العام الماضي، سئرى أنها قد حققت نمواً قاربت نسبته 39,9٪. بلغت نحو 2405,7 مليون دينار كويتي (50,4٪) من إجمالي الموجودات. وأشار التقرير إلى أن مؤشرات ربحية البنك، معظمها، قد سجلت تراجعاً، إذا تراجع كل من مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE) (الخاص بمساهمي البنك) من 11,8٪، في نهاية مارس 2012، إلى نحو 10,3٪، وتراجع، أيضاً، مؤشر العائد على رأس المال (ROC) (الخاص بمساهمي البنك) من نحو 46,5٪ في نهاية مارس 2012 إلى نحو 40,5٪. بينما ارتفع العائد على معدل الأصول (الخاص بمساهمي البنك) من نحو 1,33٪ إلى نحو 1,34٪. وتراجعت ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك (EPS) إلى 10,1 فلوس مقابل 11,3 فلوس، للفترة نفسها من عام 2012. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم (P/E) نحو 13,4 مرة، مقارنة مع 9,5 مرات في الفترة نفسها من العام السابق، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1,3 مرة، مقارنة مع 1,2 مرة في الفترة نفسها من العام السابق.

83,1 مليون دينار جملة الإيرادات التشغيلية لـ «برقان» للربع الأول بنسبة نمو 37,1٪

أشار تقرير الشال الاقتصادي إلى الأداء المقارن لبعض الأسواق المالية المتتاحة خلال شهر يونيو حيث حقق 12 سوقاً من أصل 14 سوقاً خسائر خلال الشهر، مقارنة بمستوى مؤشرات في نهاية شهر مايو الفائت، حيث حافظ السوق السعودي على أدائه المعتدل وحقق مكاسب في شهر يونيو بنحو 1,2٪، والسوق القطري حقق، أيضاً، أداءً موجباً طفيفاً (0,4٪) بسبب الدعم الذي تلقاه نتيجة تصنيته سوق ناشئة مع بداية العام القادم، ثم بالتغيير السياسي الذي نفذته السلطة سلماً من جبل إلى آخر. ومع هذه الخسائر، انخفض عدد الأسواق التي حققت مكاسب برقمين أي 10 وأكثر منذ بداية العام الحالي من 14 أسواق إلى 8 أسواق، وهبط سوقان هما الصيني والهندي من المنطقة الموجبة إلى المنطقة السالبة، أي حققا خسائر منذ بداية العام. وقد أدى تصريح محافظ البنك الفيدرالي الأميركي باحتمال وقف أو خفض عمليات التيسير الكمي النقدي خلال العام الحالي، وأزمة سيولة بين البنوك الصينية أوحث بأزمة ائتمان في الصين، مع تلك البنوك المركزي عن التدخل، إلى هبوط حاد في مؤشرات الأسواق كلها. وأكبر الخسائر خلال شهر يونيو حققها السوق الصيني بفقدان مؤشره 14٪ في شهر واحد، وتأتي أعلى الخسائر حققها كل من سوفي دبي والمؤشر الوزني لسوق الكويت بخسارة 16,1٪ في شهر واحد، تفوق عليهما في خسارته مؤشر سوق الكويت السعري بفقدان 6,4٪ ولكنه غير مسحوب. وظل ترتيب المقدمة للأسواق الراجعة، خلال نصف العام الأول كما هو في نهاية شهر

أشار تقرير الشال الاقتصادي إلى الأداء المقارن لبعض الأسواق المالية المتتاحة خلال شهر يونيو حيث حقق 12 سوقاً من أصل 14 سوقاً خسائر خلال الشهر، مقارنة بمستوى مؤشرات في نهاية شهر مايو الفائت، حيث حافظ السوق السعودي على أدائه المعتدل وحقق مكاسب في شهر يونيو بنحو 1,2٪، والسوق القطري حقق، أيضاً، أداءً موجباً طفيفاً (0,4٪) بسبب الدعم الذي تلقاه نتيجة تصنيته سوق ناشئة مع بداية العام القادم، ثم بالتغيير السياسي الذي نفذته السلطة سلماً من جبل إلى آخر. ومع هذه الخسائر، انخفض عدد الأسواق التي حققت مكاسب برقمين أي 10 وأكثر منذ بداية العام الحالي من 14 أسواق إلى 8 أسواق، وهبط سوقان هما الصيني والهندي من المنطقة الموجبة إلى المنطقة السالبة، أي حققا خسائر منذ بداية العام. وقد أدى تصريح محافظ البنك الفيدرالي الأميركي باحتمال وقف أو خفض عمليات التيسير الكمي النقدي خلال العام الحالي، وأزمة سيولة بين البنوك الصينية أوحث بأزمة ائتمان في الصين، مع تلك البنوك المركزي عن التدخل، إلى هبوط حاد في مؤشرات الأسواق كلها. وأكبر الخسائر خلال شهر يونيو حققها السوق الصيني بفقدان مؤشره 14٪ في شهر واحد، وتأتي أعلى الخسائر حققها كل من سوفي دبي والمؤشر الوزني لسوق الكويت بخسارة 16,1٪ في شهر واحد، تفوق عليهما في خسارته مؤشر سوق الكويت السعري بفقدان 6,4٪ ولكنه غير مسحوب. وظل ترتيب المقدمة للأسواق الراجعة، خلال نصف العام الأول كما هو في نهاية شهر

أشار تقرير الشال الاقتصادي إلى الأداء المقارن لبعض الأسواق المالية المتتاحة خلال شهر يونيو حيث حقق 12 سوقاً من أصل 14 سوقاً خسائر خلال الشهر، مقارنة بمستوى مؤشرات في نهاية شهر مايو الفائت، حيث حافظ السوق السعودي على أدائه المعتدل وحقق مكاسب في شهر يونيو بنحو 1,2٪، والسوق القطري حقق، أيضاً، أداءً موجباً طفيفاً (0,4٪) بسبب الدعم الذي تلقاه نتيجة تصنيته سوق ناشئة مع بداية العام القادم، ثم بالتغيير السياسي الذي نفذته السلطة سلماً من جبل إلى آخر. ومع هذه الخسائر، انخفض عدد الأسواق التي حققت مكاسب برقمين أي 10 وأكثر منذ بداية العام الحالي من 14 أسواق إلى 8 أسواق، وهبط سوقان هما الصيني والهندي من المنطقة الموجبة إلى المنطقة السالبة، أي حققا خسائر منذ بداية العام. وقد أدى تصريح محافظ البنك الفيدرالي الأميركي باحتمال وقف أو خفض عمليات التيسير الكمي النقدي خلال العام الحالي، وأزمة سيولة بين البنوك الصينية أوحث بأزمة ائتمان في الصين، مع تلك البنوك المركزي عن التدخل، إلى هبوط حاد في مؤشرات الأسواق كلها. وأكبر الخسائر خلال شهر يونيو حققها السوق الصيني بفقدان مؤشره 14٪ في شهر واحد، وتأتي أعلى الخسائر حققها كل من سوفي دبي والمؤشر الوزني لسوق الكويت بخسارة 16,1٪ في شهر واحد، تفوق عليهما في خسارته مؤشر سوق الكويت السعري بفقدان 6,4٪ ولكنه غير مسحوب. وظل ترتيب المقدمة للأسواق الراجعة، خلال نصف العام الأول كما هو في نهاية شهر

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي نتائج أعمال بنك برقان عن الشهور الثلاثة الأولى والمنتبهة في 31 مارس 2013، والتي تشير إلى أن البنك، بعد خصم الضرائب على الشركات التابعة في الخارج، قد حقق أرباحاً بلغت نحو 18,2 مليون دينار، وبارتفاع بلغ مقداره 707 آلاف دينار، ونسبته 4,0٪، مقارنة بمستوى ربحية البنك، للفترة نفسها من عام 2012، والتي بلغت نحو 17,5 مليون دينار، وقد تراجع هامش صافي الربح إلى 22,2٪، مقارنة بنحو 29,2٪، للفترة نفسها من العام الماضي، وذلك بسبب ارتفاع إيرادات التشغيل بنحو 37,1٪ وهي نسبة أعلى من ارتفاع صافي الربح البالغ نحو 4٪، كما أسلفنا سابقاً. وعند خصم نصيب الحصص غير المسيطرة، نجد أن البنك حقق صافي ربح خاص بمساهمي البنك بلغ نحو 15,6 مليون دينار، مقارنة مع 17,5 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق، أي بانخفاض بنحو 1,9 مليون دينار، وارتفعت المخصصات على القروض والسلفيات إلى نحو 7,3 ملايين دينار، مقارنة بما قيمته 5 ملايين دينار، للفترة ذاتها من عام

31٪ نسبة مكاسب أداء السوق الكويتي مقاساً بأداء المؤشر السعري بنهاية يونيو

أشار تقرير الشال الاقتصادي إلى الأداء المقارن لبعض الأسواق المالية المتتاحة خلال شهر يونيو حيث حقق 12 سوقاً من أصل 14 سوقاً خسائر خلال الشهر، مقارنة بمستوى مؤشرات في نهاية شهر مايو الفائت، حيث حافظ السوق السعودي على أدائه المعتدل وحقق مكاسب في شهر يونيو بنحو 1,2٪، والسوق القطري حقق، أيضاً، أداءً موجباً طفيفاً (0,4٪) بسبب الدعم الذي تلقاه نتيجة تصنيته سوق ناشئة مع بداية العام القادم، ثم بالتغيير السياسي الذي نفذته السلطة سلماً من جبل إلى آخر. ومع هذه الخسائر، انخفض عدد الأسواق التي حققت مكاسب برقمين أي 10 وأكثر منذ بداية العام الحالي من 14 أسواق إلى 8 أسواق، وهبط سوقان هما الصيني والهندي من المنطقة الموجبة إلى المنطقة السالبة، أي حققا خسائر منذ بداية العام. وقد أدى تصريح محافظ البنك الفيدرالي الأميركي باحتمال وقف أو خفض عمليات التيسير الكمي النقدي خلال العام الحالي، وأزمة سيولة بين البنوك الصينية أوحث بأزمة ائتمان في الصين، مع تلك البنوك المركزي عن التدخل، إلى هبوط حاد في مؤشرات الأسواق كلها. وأكبر الخسائر خلال شهر يونيو حققها السوق الصيني بفقدان مؤشره 14٪ في شهر واحد، وتأتي أعلى الخسائر حققها كل من سوفي دبي والمؤشر الوزني لسوق الكويت بخسارة 16,1٪ في شهر واحد، تفوق عليهما في خسارته مؤشر سوق الكويت السعري بفقدان 6,4٪ ولكنه غير مسحوب. وظل ترتيب المقدمة للأسواق الراجعة، خلال نصف العام الأول كما هو في نهاية شهر

أشار تقرير الشال الاقتصادي إلى الأداء المقارن لبعض الأسواق المالية المتتاحة خلال شهر يونيو حيث حقق 12 سوقاً من أصل 14 سوقاً خسائر خلال الشهر، مقارنة بمستوى مؤشرات في نهاية شهر مايو الفائت، حيث حافظ السوق السعودي على أدائه المعتدل وحقق مكاسب في شهر يونيو بنحو 1,2٪، والسوق القطري حقق، أيضاً، أداءً موجباً طفيفاً (0,4٪) بسبب الدعم الذي تلقاه نتيجة تصنيته سوق ناشئة مع بداية العام القادم، ثم بالتغيير السياسي الذي نفذته السلطة سلماً من جبل إلى آخر. ومع هذه الخسائر، انخفض عدد الأسواق التي حققت مكاسب برقمين أي 10 وأكثر منذ بداية العام الحالي من 14 أسواق إلى 8 أسواق، وهبط سوقان هما الصيني والهندي من المنطقة الموجبة إلى المنطقة السالبة، أي حققا خسائر منذ بداية العام. وقد أدى تصريح محافظ البنك الفيدرالي الأميركي باحتمال وقف أو خفض عمليات التيسير الكمي النقدي خلال العام الحالي، وأزمة سيولة بين البنوك الصينية أوحث بأزمة ائتمان في الصين، مع تلك البنوك المركزي عن التدخل، إلى هبوط حاد في مؤشرات الأسواق كلها. وأكبر الخسائر خلال شهر يونيو حققها السوق الصيني بفقدان مؤشره 14٪ في شهر واحد، وتأتي أعلى الخسائر حققها كل من سوفي دبي والمؤشر الوزني لسوق الكويت بخسارة 16,1٪ في شهر واحد، تفوق عليهما في خسارته مؤشر سوق الكويت السعري بفقدان 6,4٪ ولكنه غير مسحوب. وظل ترتيب المقدمة للأسواق الراجعة، خلال نصف العام الأول كما هو في نهاية شهر

أشار تقرير الشال الاقتصادي إلى الأداء المقارن لبعض الأسواق المالية المتتاحة خلال شهر يونيو حيث حقق 12 سوقاً من أصل 14 سوقاً خسائر خلال الشهر، مقارنة بمستوى مؤشرات في نهاية شهر مايو الفائت، حيث حافظ السوق السعودي على أدائه المعتدل وحقق مكاسب في شهر يونيو بنحو 1,2٪، والسوق القطري حقق، أيضاً، أداءً موجباً طفيفاً (0,4٪) بسبب الدعم الذي تلقاه نتيجة تصنيته سوق ناشئة مع بداية العام القادم، ثم بالتغيير السياسي الذي نفذته السلطة سلماً من جبل إلى آخر. ومع هذه الخسائر، انخفض عدد الأسواق التي حققت مكاسب برقمين أي 10 وأكثر منذ بداية العام الحالي من 14 أسواق إلى 8 أسواق، وهبط سوقان هما الصيني والهندي من المنطقة الموجبة إلى المنطقة السالبة، أي حققا خسائر منذ بداية العام. وقد أدى تصريح محافظ البنك الفيدرالي الأميركي باحتمال وقف أو خفض عمليات التيسير الكمي النقدي خلال العام الحالي، وأزمة سيولة بين البنوك الصينية أوحث بأزمة ائتمان في الصين، مع تلك البنوك المركزي عن التدخل، إلى هبوط حاد في مؤشرات الأسواق كلها. وأكبر الخسائر خلال شهر يونيو حققها السوق الصيني بفقدان مؤشره 14٪ في شهر واحد، وتأتي أعلى الخسائر حققها كل من سوفي دبي والمؤشر الوزني لسوق الكويت بخسارة 16,1٪ في شهر واحد، تفوق عليهما في خسارته مؤشر سوق الكويت السعري بفقدان 6,4٪ ولكنه غير مسحوب. وظل ترتيب المقدمة للأسواق الراجعة، خلال نصف العام الأول كما هو في نهاية شهر

«الأولى للوساطة»: موجة شراء جديدة في بداية الربع الثالث مدفوعة من المضاربين والمستثمرين

دون تذبذبات حادة، وتصدر «بيتك» في تعاملات منتصف الأسبوع قائمة الأسهم الأكثر تداولاً وارتفع 20 فلوس، في أعقاب إعلانه عن التوصل إلى تسوية لمدىونية إحدى شركات مجموعة «عارف» التابعة له. وحصل خلفه سهم «أجيليتي»، لكن ذلك لم يغيب التداولات الكثيفة على أسهم مضاربة مثل «بيت التمويل الخليجي» و«أندك» و«المستثمرون». ولا تزال قيم تداولات الأسبوع الماضي غير مهيرة مقارنة مع الجلسات السابقة، مع عزوف كثير من المستثمرين واستمرار النشاط المضاربي، وموجة التصحيح، تزامناً مع دخول الصيف، وشهر

دون تذبذبات حادة، وتصدر «بيتك» في تعاملات منتصف الأسبوع قائمة الأسهم الأكثر تداولاً وارتفع 20 فلوس، في أعقاب إعلانه عن التوصل إلى تسوية لمدىونية إحدى شركات مجموعة «عارف» التابعة له. وحصل خلفه سهم «أجيليتي»، لكن ذلك لم يغيب التداولات الكثيفة على أسهم مضاربة مثل «بيت التمويل الخليجي» و«أندك» و«المستثمرون». ولا تزال قيم تداولات الأسبوع الماضي غير مهيرة مقارنة مع الجلسات السابقة، مع عزوف كثير من المستثمرين واستمرار النشاط المضاربي، وموجة التصحيح، تزامناً مع دخول الصيف، وشهر

دون تذبذبات حادة، وتصدر «بيتك» في تعاملات منتصف الأسبوع قائمة الأسهم الأكثر تداولاً وارتفع 20 فلوس، في أعقاب إعلانه عن التوصل إلى تسوية لمدىونية إحدى شركات مجموعة «عارف» التابعة له. وحصل خلفه سهم «أجيليتي»، لكن ذلك لم يغيب التداولات الكثيفة على أسهم مضاربة مثل «بيت التمويل الخليجي» و«أندك» و«المستثمرون». ولا تزال قيم تداولات الأسبوع الماضي غير مهيرة مقارنة مع الجلسات السابقة، مع عزوف كثير من المستثمرين واستمرار النشاط المضاربي، وموجة التصحيح، تزامناً مع دخول الصيف، وشهر

دون تذبذبات حادة، وتصدر «بيتك» في تعاملات منتصف الأسبوع قائمة الأسهم الأكثر تداولاً وارتفع 20 فلوس، في أعقاب إعلانه عن التوصل إلى تسوية لمدىونية إحدى شركات مجموعة «عارف» التابعة له. وحصل خلفه سهم «أجيليتي»، لكن ذلك لم يغيب التداولات الكثيفة على أسهم مضاربة مثل «بيت التمويل الخليجي» و«أندك» و«المستثمرون». ولا تزال قيم تداولات الأسبوع الماضي غير مهيرة مقارنة مع الجلسات السابقة، مع عزوف كثير من المستثمرين واستمرار النشاط المضاربي، وموجة التصحيح، تزامناً مع دخول الصيف، وشهر

أداء صناديق شركة الدار لإدارة الأصول الاستثمارية (أدام) كما في 30 يونيو 2013

صافي قيمة الوحدة	العائد الشهري	العائد منذ بداية السنة	العائد منذ بدء النشاط	مبلغ الرخوة لكل وحدة
1.178 دك	3%	3.98%	76.2%	0.004093 دك
0.645 دك	19-6%	23.15%	13.89%	0.016623 دك
0.473 دك	34-0%	0.76%	42.66%	0.012199 دك
0.406 دك	42-4%	11-0%	59.4%	0.010462 دك

صناديق استثمارية تدار حسب أحكام الشريعة الإسلامية الغراء

الإستفسار: 2 232 4165 - 2 232 4859
إدارة الخدمات المالية الخاصة
شركة - شارع الشعراء - يوم الإعادة الكويتية - الدور 18
لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني www.adamco.com